

الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين

(أكتوبر 2019)

(النتيرة الشهرية)



الناشر
المرصد المصري للصحافة والإعلام

وحدة المساعدة والدعم القانوني



إعداد
هالة دومة
مسؤولة وحدة المساعدة والدعم القانوني

تحرير
ميادة مجاهد
باحثة بوحدة البحوث والدراسات

تصميم
إبراهيم صقر

يتعرض الصحفيون للانتهاكات عدة؛ منها ما قد يهدد قدرتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور بمهنية وحيادية، ومنها ما يطول الصحفيين ذاتهم وسلامتهم الشخصية، أو يطول ذويهم وأسراهم ويعرضهم للخطر أو يتركهم لمصير مجهول، وتتنوع تلك الانتهاكات من حيث القائم بها، وتندرج من حيث خطورتها؛ فقد يقع على الصحفيين انتهاكات من قبل المؤسسات التي يعملون بها كالفصل التعسفي، أو من قبل السلطات وأجهزة الدولة كالاحتجاز أو الاتهام بنشر أخبار كاذبة، وتكدير الأمن والسلم العام، وغيرها من التهم الفضفاضة.

ولا شك أن تقديم الدعم القانوني لهؤلاء الصحفيين والإعلاميين يمثل خطوة أساسية في محاولة توفير بيئة أكثر احترامًا ودعمًا لحرية الصحافة والإعلام في المجتمع؛ فهؤلاء المدافعون عن حق المجتمع في المعرفة، هم أيضًا في حاجة إلى من يدافع عنهم وعن حقهم في نقل المعرفة، وهذا الدعم بمثابة رسالة للصحفيين والإعلاميين للتذكرة بأنهم ليسوا وحدهم وأننا ندعمهم حتى ينالوا حقوقهم. كما من شأنه الوقوف إلى جانب الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا للانتهاكات -بحكم عملهم في المهنة- حتى يكونوا أكثر قدرة على المثابرة، والالتزام بالمهنية قدر المستطاع، والعمل دون خوف أو ترهيب.

وبناءً على ما سبق، وإيمانًا متًا بالحق الكامل للصحفيين والإعلاميين في أن يجدوا ظهيرًا يدافع عنهم وعن حريتهم، ويقدم لهم الدعم القانوني والمعنوي، فإننا نقوم في "المرصد"، بتقديم الدعم القانوني لكل قضايا الصحفيين والإعلاميين في جمهورية مصر العربية.

مقدمة

أولاً: الأهداف والمنهجية.

تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين التي استجبت أو التي مازالت متداولة أمام المحاكم، وآخر التطورات بها وصور الدعم التي قدمتها وحدة المساعدة والدعم القانوني، بالمرصد المصري للصحافة والإعلام لهذه القضايا، حيث يقدم المرصد 3 أنواع من الدعم:

• **الدعم القانوني المباشر:** التمثيل القانوني للصحفيين عن طريق حضور الجلسات والتحقيقات، وإيداع الدفاع الشفهي والكتابي عنهم، وإعداد المذكرات والأوراق القانونية، وتقديم المستندات اللازمة، وكذلك القيام بالإجراءات القانونية اللازمة في مواعيدها، والطعن على الأحكام الصادرة ضد الصحفيين بكافة طرق الطعن.

• **الدعم القانوني غير المباشر:** عن طريق التواصل مع محامين الصحف والصحفيين، وتقديم المساعدة القانونية إذا لزم الأمر، وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محاميها لتقديم المساعدة القانونية، أو عن طريق متابعة آخر تطورات قضايا الصحفيين بالمحاكم بشكل دوري.

• **المتابعة الإعلامية:** وذلك بالمتابعة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة لقضايا بعض الصحفيين والإعلاميين الذين لم يتمكن من التواصل المباشر أو غير المباشر معهم أو مع محاميهم، والنشر بشكل دوري عن آخر التطورات فيها.

ومن خلال هذه النشرة نقوم برصد القضايا المنظورة أمام المحاكم والنيابات ضد الصحفيين والإعلاميين، والتي تم اتخاذ إجراءات بشأنها في الفترة من 1 إلى 31 أكتوبر 2019، ثم نقوم بعرض القضايا والتطورات التي حدثت بها، والدور الذي قام به "المرصد" تجاهها، وتنتهي النشرة باستنتاجات وخاتمة.

ثانيًا: القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر أكتوبر.

الأسبوع الأول (من 1 أكتوبر : 7 أكتوبر)

1- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: إسلام جمعة.

المهنة بالتفصيل: مصور صحفي بجريدة فيتو.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القناطر رجال. **تفاصيل القضية:** بتاريخ 29 يونيو 2018، قامت قوات الأمن بالقبض على "جمعة" من منزله بمحافظة الجيزة، وفي 7 أغسطس 2018 ظهر "جمعة" لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، وخضع للتحقيق دون حضور محاميه، وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات، وما زال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرارًا بعد، ويجدد حبس الصحفي أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة - دوائر الإرهاب. **التطورات الحادثة في القضية:** في 1 أكتوبر 2019، قررت الدائرة الثامنة جنايات إرهاب "الدائرة 28 سابقًا"، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، برئاسة المستشار حسن فريد، تجديد أمر حبس "جمعة" لمدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

مجهودات "المرصد" في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي، وقام محامي المؤسسة بالحضور معه منذ أولى جلسات تجديد حبسه أمام النيابة في 16 أغسطس 2018، وتم التواصل مع الجريدة مسبقًا وإصدار إفادة رسمية تفيد عمله بها، وكذلك تقديم "سي دي" بأرشفه الصحفي، إلى جانب الأرشيف الورقي الخاص به، بالإضافة إلى تقديم محامي المؤسسة طلبًا سابقًا لكي يؤدي الصحفي امتحانات الجامعة من محبسه.

2- رقم القضية: رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا:

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى الأعصر.

المهنة بالتفصيل: صحفي حر.

الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين

احتياطياً (المعروف بطرة تحقيق).

تفاصيل القضية: بتاريخ 4 فبراير 2018، ألقت قوات الأمن القبض على "الأعصر" من سيارة أجرة كان يستقلها بمحيط منطقة شارع فيصل، ثم ظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا في 15 فبراير 2018، وخضع للتحقيق، ثم استكملت نيابة أمن الدولة العليا، التحقيقات معه بتاريخ 21 فبراير 2018، وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات، ولم يتم استدعاء الصحفي لاستكمال التحقيقات مرة أخرى، وما زال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قراراً بعد، ويجدد حبس الصحفي أمام محكمة الجنايات منعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب. **مجهودات 'المرصد' في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي، ويقوم محامي المرصد بتقديم الدعم القانوني الكامل للصحفي عن طريق حضور الجلسات وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي وتقديم الطلبات والمستندات.

آخر تطورات القضية: في 7 أكتوبر 2019، قررت الدائرة الثانية جنايات إرهاب "14 سابقاً"، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، برئاسة المستشار معتز خفاجي، تجديد حبس الصحفي مصطفى الأعصر، لمدة 45 يوماً على ذمة التحقيقات.

3- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: المعتز محمد شمس الدين وشهرته "معتز ودنان".
نوع المؤسسة: موقع صحفي أجنبي.

تفاصيل القضية: بتاريخ 16 فبراير 2018، أُلقي القبض على "ودنان" من محيط منطقة المنيب، بعد توقيف سيارة كان يستقلها بصحبة أفراد من عائلته، وذلك بعد إجراء حوار صحفي مع المستشار هشام جينة، الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات، تم نشره بموقع "هاف بوست عربي" بتاريخ 11 فبراير 2018، وفي 21 فبراير 2018 تم عرض "ودنان" على نيابة أمن الدولة العليا لأول مرة، وخضع للتحقيق، وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات، ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن طرة شديد الحراسة (المعروف بالعقرب).

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قراراً بعد، ويجدد حبس الصحفي أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي "المرصد" مع الصحفي منذ القبض عليه والتحقيق معه، ودفع بانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، وأشار إلى أن سبب القبض على "ودنان"، هو حوار صحفي أجراه، كما دفع فريق الدفاع بسقوط أمر حبسه لتجاوزه المواعيد القانونية.

آخر تطورات القضية: في 7 أكتوبر 2019، قررت محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، الدائرة الثانية جنايات إرهاب "14 سابقًا"، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، برئاسة المستشار معتز خفاجي، تجديد حبس الصحفي معتز ودنان، لمدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

4- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: زينب محمد أبو عون.

المهنة بالتفصيل: مصورة صحفية بالوطن سابقًا.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

الموقف القانوني للصحفي: مخلى سبيلها بتدابير احترازية.

تفاصيل القضية: بتاريخ 17 أغسطس 2018، ألقت قوات الأمن القبض على الصحفية من مطار القاهرة الدولي خلال إنهاء إجراءات سفرها إلى دولة لبنان، وبتاريخ 18 أغسطس 2018 تم عرضها على نيابة أمن الدولة العليا، التي حققت معها وقررت حبسها على ذمة التحقيقات، واستمر تجديد حبسها احتياطيًا، حتى تم نظر أمر حبسها لأول مرة أمام محكمة الجنايات منعقدة بغرفة المشورة الدائرة 8 جنايات إرهاب '28 سابقًا"، برئاسة المستشار حسن فريد، بتاريخ 12 يناير 2019، حيث قررت المحكمة استبدال أمر حبسها احتياطيًا، بأحد التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 201 إجراءات جنائية، وحتى الآن تحضر "أبو عون" إلى مقر قسم شرطة الأهرام لمدة يومين أسبوعيًا، تنفيذًا لقرار المحكمة.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: ما زالت قيد التحقيقات نيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرارًا بعد، ويتم النظر في أمر تجديد التدابير الاحترازية أمام محكمة الجنايات منعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

التطورات الحادثة في القضية: في 8 أكتوبر 2019، قررت محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، الدائرة الثانية جنايات إرهاب '14 سابقًا"، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، برئاسة المستشار معتز خفاجي، تجديد التدابير الاحترازية للصحفية، لمدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، وذلك على الرغم من عدم مثول الصحفية أمام هيئة المحكمة، وعدم نظر القضية في هذا اليوم سواء على المنصة أو في غرفة المداولة على الرغم من حضور المحامين والمتهمين لقاعة المحكمة.

مجهودات "المرصد" في القضية: حضر محامي المؤسسة مع الصحفية منذ بداية التحقيق معها وحتى جلسة إخلاء سبيلها بتدابير احترازية، ويتم الحضور لجلسات تجديد التدابير الاحترازية بالتنسيق مع فريق الدفاع عنها.

5- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا
اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: حسام الدين مصطفى.
المهنة بالتفصيل: محرر رياضي "بموقع بطولات".
نوع جهة العمل: موقع صحفي خاص.

الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطياً "لمعروف بطرة تحقيق".

تفاصيل القضية: بتاريخ 28 يونيو 2018 أُلقت قوات الأمن القبض على حسام مصطفى من منزله بالعياط، وفي 14 يوليو 2018 ظهر الصحفي لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات، وما زال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث وإذاعة أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرارًا بعد، ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر عن الصحفي، ويقوم محامي المؤسسة بحضور جلسات تجديد الحبس، كمل قدم محامي المرصد الأرشيف الصحفي الخاص به، والذي يتكون من أخبار جميعها تتصل بكرة القدم، وأقر محامي المؤسسة أمام المحكمة بأن المتهم هو صحفي يعمل كمحرر للأخبار الرياضية فقط، وأن آخر خبر قام بتحريره بتاريخ 27 يونيو 2018 - أي قبل القبض عليه بيوم واحد- كان ذو طابع رياضي، لا يمكن أن يمثل خطرًا على الأمن والسلام العام.
آخر تطورات القضية: في 15 أكتوبر 2019، قررت الدائرة السابعة جنايات إرهاب "21 سابقًا"، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، برئاسة المستشار شبيب الضمراني، تجديد حبس حسام الدين مصطفى 45 يوماً على ذمة التحقيقات.

6- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: عادل صبري.

المهنة بالتفصيل: رئيس تحرير 'موقع مصر العربية'.

نوع جهة العمل: موقع صحفي خاص.

الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القناطر رجال.

تفاصيل القضية: بتاريخ 3 أبريل 2018 قامت قوات الأمن باقتحام مقر موقع مصر العربية، الذي

يرأس تحريره الصحفي عادل صبري، وقامت قوات الأمن بإلقاء القبض على الصحفي، وتشميع مقر

الموقع وتم اقتياده إلى قسم شرطة الدقي.

وفي 4 أبريل 2018 تم عرضه على نيابة الدقي على ذمة القضية رقم 4681 لسنة 2018 جنح الدقي،

ووجهت له النيابة العامة اتهامات باستخدام برامج غير أصلية، وإدارة موقع بدون ترخيص وقررت

النيابة حبسه لحين ورود تحريات الأمن الوطني.

وفي صباح اليوم التالي، 5 أبريل 2018، وردت تحريات الأمن الوطني، والتي ذُكر فيها انتماء الصحفي

لجماعة الإخوان المسلمين، ونشره أخبار وبيانات كاذبة على موقع مصر العربية، من شأنها تكدير

الأمن والسلام العام، والتحريض على التظاهر، كما جاء بالتحريات أن الصحفي صدر له أمر ضبط وإحضار

من نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، والمعروفة

إعلامياً بـ"الحراك الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين"، وقررت نيابة الدقي إخلاء سبيله بكفالة

قدرها 10 آلاف جنيه مصري، على ذمة القضية الأولى.

وفي 10 يوليو 2018 تم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا، على ذمة القضية 441 لسنة 2018،

وحققت معه النيابة على خلفية تقرير مترجم من صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية نشره موقع

مصر العربية بعنوان "المصريون يزحفون للانتخابات من أجل 3 دولارات"، وقررت حبسه 15 يومًا على

ذمة التحقيقات، وما زال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبت ونشر أخبار

كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ

بشأنها قرارًا بعد، ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة،

دوائر الإرهاب.

مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي المؤسسة مع المتهم منذ القبض عليه والتحقيق

معه، وقُتل محامي المؤسسة بكل جلسات التجديد السابقة، بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.

وكان فريق الدفاع قد أوضح سابقًا للمحكمة أن الخبر الذي تم حبس الصحفي بسببه هو مجرد خبر

مترجم من نيويورك تايمز، وأن الموقع عندما نشر هذا الخبر، نشر بالتزامن معه رد الحكومة المصرية

عليه، من باب الحيادية وعرض الرأي والرأي الآخر، وهذا هو جوهر العمل الصحفي.

آخر تطورات القضية: في 15 أكتوبر 2019، قررت الدائرة السابعة جنايات إرهاب "21 سابقًا"، المنعقدة

بمعهد أمناء الشرطة، برئاسة المستشار شبيب الضمراني، تجديد حبس عادل صبري، 45 يومًا على

ذمة التحقيقات.

7- رقم القضية: 1365 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود حسين جمعة.

المهنة بالتفصيل: مدير مراسلي 'مكتب الجزيرة بالقاهرة' سابقًا.

نوع جهة العمل: قناة إخبارية أجنبية.

الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بسجن طرة).

تفاصيل القضية: بتاريخ 21 ديسمبر 2016، تم القبض على الصحفي محمود حسين جمعة، وتم عرضه على ذمة القضية 1152 لسنة 2016 حصر أمن الدولة العليا، والتي واجه بها الاتهامات بالانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة، وظل قيد الحبس الاحتياطي على ذمة هذه القضية حتى جاء قرار محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة في 21 مايو 2019 باستبدال حبسه الاحتياطي بأحد التدابير الاحترازية، وانتقل الصحفي من السجن المودع به لقسم الشرطة لاستكمال إجراءات إخلاء سبيله، إلا أنه عُرض مرة أخرى أمام نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 25 مايو 2019 على ذمة قضية جديدة وهي القضية رقم 1365 لسنة 2019، والتي يواجه بها ذات الاتهامات التي نسبت إليه بالقضية الأولى، وحتى الآن ما زال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرارًا بعد، ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

مجهودات 'المرصد' في القضية: قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي، ويقوم بالحضور منذ أول جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية، وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.

آخر تطورات القضية: في 15 أكتوبر 2019، انعقدت أولى جلسات النظر في أمر حبس الصحفي أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة على ذمة القضية الحالية، وذلك بعد استنفاذ تجديدات نيابة أمن الدولة العليا، وفي هذه الجلسة قررت الدائرة الخامسة جنایات إرهاب '23 سابقًا'، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، برئاسة المستشار حسين قنديل، تجديد حبس محمود حسين جمعة، 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

8- رقم القضية: 3165 لسنة 2019 مدني كلي الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مها البديني.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة "اليوم السابع" سابقاً.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: حصلت الصحفية على حكم قضائي نهائي وواجب النفاذ، قضى بعدة مستحقات مالية ومهنية، إلا أن هذا الحكم لم يمكنها من احتساب الفترة التأمينية لها عن عملها الصحفي، وذلك لصدور الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً في مواجهة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، لعدم اللجوء للجان فض المنازعات الخاصة بالهيئة قبل رفع الدعوى. فقامت الوحدة القانونية بالمؤسسة باللجوء إلى اللجان المذكورة -مراعاة للإجراءات القانونية الشكلية- ثم تحريك دعوى قضائية جديدة باسم الصحفية ضد التأمينات الاجتماعية، بهدف الحصول على حكم يمكن الصحفية من احتساب الفترة التأمينية لها عن عملها الصحفي.

الطلبات: إلزام التأمينات الاجتماعية باحتساب الفترة التأمينية للصحفية عن فترة عملها.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية عشر مدني كلي الجيزة، المنعقدة بمحكمة تاج الدول.

التطورات الحادثة في القضية: في 20 أكتوبر 2019، قررت الدائرة الثانية عشر مدني كلي الجيزة، المنعقدة بمحكمة تاج الدول، تأجيل نظر الدعوى لجلسة 17 نوفمبر 2019، للإعلان بأصل صحيفة الدعوى.

مجهودات 'المرصد' في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسة نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.

9- رقم القضية: 3166 لسنة 2019 مدني كلي الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: صفاء عبد الرازق.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة 'اليوم السابع' سابقًا.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: نفس تفاصيل قضية الصحفية مها البديني.
الطلبات: إلزام التأمينات الاجتماعية باحتساب الفترة التأمينية للصحفية عن فترة عملها.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة التاسعة مدني كلي الجيزة، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية.
التطورات الحادثة في القضية: في 20 أكتوبر 2019، قررت الدائرة التاسعة مدني كلي الجيزة، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية، تأجيل نظر الدعوى لجلسة 24 نوفمبر 2019، للإعلان بأصل صحيفة الدعوى.
مجهودات 'المرصد' في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسة نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.

10- رقم القضية: رقم 26480 لسنة 73 قى إدارية عليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: قناة 'إل تي سي'.

نوع جهة العمل: قناة مصرية خاصة.

تفاصيل القضية: بناء على القرار الصادر من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بتاريخ 3 ديسمبر

2018 بمنع قناة 'إل تي سي' الفضائية من مواصلة البث لحين تقنين أوضاعها، أقامت سميرة الدغدي بصفها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للقناة الفضائية، دعوى قضائية ضد رئيس المجلس (بصفته)، تطلب فيها الحكم بوقف التنفيذ وإلغاء قرار 'المجلس' بعدم الموافقة على تجديد الترخيص لقناة (إل تي سي) الفضائية، مع ما يترتب على ذلك من آثار، أخصها إعادة البث الفضائي للقناة بذات التردد المخصص لها، وإلزام الجهة الإدارية بالمصروفات.

وصدر حكم محكمة القضاء الإداري لصالح القناة وقضى بإلغاء القرار المطعون فيه، فيما تضمنه من عدم الموافقة على تجديد ترخيص قناة (إل تي سي) الفضائية، مع ما يترتب على ذلك من آثار، أخصها إعادة البث الفضائي للقناة المدعية وفق التردد المخصص لها.

وقام المجلس الأعلى للإعلام بالطعن على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا، وفي 21 أكتوبر 2019، قضت المحكمة برفض الطعن، وتأييد الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بإلزام المجلس بإعادة بث قناة (إل تي سي) والترخيص للقناة.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا.

مجهودات المؤسسة في القضية: المتابعة الإعلامية للقضية، والنشر عن آخر التطورات بشكل دوري.

التطورات الحادثة في القضية: في 21 أكتوبر 2019، قضت دائرة فحص الطعون الأولى بالمحكمة الإدارية العليا برفض الطعن المقام من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وأيدت الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بإلزام المجلس بإعادة بث قناة (إل تي سي) والترخيص للقناة.

11- رقم القضية: 1718 لسنة 2019 عمال كلى الجيزة

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: نصر عبد الله.

المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة "العالم اليوم".

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم"، البالغ عددهم 45 صحفياً، بتاريخ 8 أكتوبر 2018، بفصلهم تعسفياً من قبل إدارة الجريدة.

وترجع وقائع الأزمة إلى أنه في غضون عام 2018 توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية، على إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ 31 أغسطس 2014، وهو ما يعد إجراء غير قانوني، إذ لابد من إبلاغ نقابة الصحفيين، والعمالين بقرار إغلاق الشركة لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها. وعلى إثر ذلك انتقل عدد من مفتشي التأمينات الاجتماعية إلى الجريدة لإثبات واقعة استمرار العمل بها وذلك على خلاف الثابت بمكتب التأمينات التابع لمقر الشركة، وبعد انصرافهم قامت إدارة الصحيفة بتدوين أسماء بعض الصحفيين وطردهم من مقر الجريدة، وكذلك التعدي على أحد الصحفيين بالضرب وتم تحرير محضر بالواقعة قيد برقم 8723 لسنة 2018 إداري العجوزة، لإثبات واقعة الفصل التعسفي، والتعدي عليهم بالضرب والسب، إلا أنهم فُوجئوا بتحرير محضر بتعدي الصحفيين على أحد أعضاء مجلس إدارة الصحيفة، وحرر الصحفيون المفصولون شكاوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي، وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثالثة عمال، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية. **مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي، وقد حضر أحد محامي "المؤسسة" مع صحفي العالم اليوم منذ بدء الواقعة، ومتابعة تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي، وشكاوى مكتب العمل حتى إحالة الدعوى إلى المحكمة، والحضور أمام محكمة عمال الجيزة، وتم إعداد عريضة الدعوى وإعلانها وتقديمها إلى المحكمة، وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي، وتقديم المستندات والأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 24 أكتوبر 2019، قررت الدائرة الثالثة عمال، تأجيل نظر القضية لجلسة 14 نوفمبر 2019 للإطلاع والمذكرات كطلب المدعى عليه.

12-رقم القضية: (رقم 2158 لسنة 2018) عمال كلى الجيزة.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: معتر عادل.

المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة 'العالم اليوم'.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: نفس التفاصيل المذكورة بقضية الصحفي نصر عبد الله.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثالثة عمال، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية.

مجهودات المؤسسة في القضية: حضر أحد محاميي 'المؤسسة' مع صحفي العالم اليوم منذ

بدء الواقعة، ومتابعة تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي، وشكاوى مكتب العمل حتى إحالة

الدعوى إلى المحكمة، ثم متابعة تطورات القضية بشكل دوري.

آخر تطورات القضية: في 24 أكتوبر 2019، قررت الدائرة الثالثة عمال، تأجيل نظر القضية لجلسة 7

نوفمبر 2019 للإطلاع والمذكرات.

13- رقم القضية: 488 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: إسلام مصدق.

المهنة بالتفصيل: صحفي فيديو في "سي بي سي".

نوع جهة العمل: قناة مصرية خاصة.

الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطياً (المعروف ببطرة تحقيق).

تفاصيل القضية: في فجر يوم 25 سبتمبر 2019 أُلقت قوات الأمن القبض على الصحفي من منزله الكائن بمنطقة حدائق الأهرام، بتاريخ 30 سبتمبر 2019 تم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا التي حقت معه على ذمة القضية 488 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا، وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الانترنت لارتكاب هذه الجريمة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ويتم تجديد حبسه أمامها.

مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامي "المرصد" بالحضور مع الصحفي منذ أول جلسة تجديد، وتقديم الدفاع الشفهي والكتابي، وتقديم الطلبات والمستندات اللازمة لتحقيق دفاعه.

آخر تطورات القضية: في 27 أكتوبر 2019 قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد أمر حبس الصحفي لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

14- رقم القضية: 915 لسنة 2017 حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: محمد الحسيني حسن.

المهنة بالتفصيل: مصور صحفي بجريدة "الشورى".

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيا على ذمة التحقيقات بسجن طرة شديد الحراسة 2. **تفاصيل القضية:** بتاريخ 12 سبتمبر 2018 أُلقت قوات الأمن القبض على "الحسيني" من منطقة الفجالة بصحبة مصورة صحفية زميلة له، أثناء تصوير تحقيق صحفي عن أسعار مستلزمات المدارس. وبتاريخ 26 سبتمبر 2017 ظهر "الحسيني" لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، وتم عرضه أيضًا في اليوم التالي 27 سبتمبر 2017، وخضع للتحقيق، وقد قدم دفاعه ما يفيد عمله كصحفي بجريدة الشورى، وكارت ذاكرة به عدد من أعماله، وأمرت النيابة بحبسه 15 يوما على ذمة التحقيقات وتم إيداعه بسجن شديد الحراسة 2 داخل زنزانة انفرادية، ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

التهم الموجهة: الاشتراك في جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ونشر أخبار كاذبة. **الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية مازالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرارًا بعد، ويجدد حبس الصحفي أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

مجهودات المؤسسة في القضية: حضر أحد محاميي "المؤسسة" مع مصور جريدة الشورى منذ القبض عليه والتحقيق معه، وحاليا يقوم محامي المرصد بمتابعة آخر تطورات القضية بشكل دوري. **آخر تطورات القضية:** في 29 أكتوبر 2019، قررت الدائرة التاسعة جنایات إرهاب (30 سابقًا)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، برئاسة المستشار محمد سعيد الشربيني، تجديد حبس المصور الصحفي "محمد الحسيني" 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

15- رقم القضية: 837 لسنة 2019 عمال كلى الجيزة.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: أحمد إمام.

المهنة بالتفصيل: محرر بجريدة "الوفد".

نوع جهة العمل: صحيفة حزبية.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة في 18 مارس 2019 حين قامت إدارة جريدة الوفد، بفصل 4 صحفيين تعسفياً، بقرار من رئيس التحرير، وهم؛ أحمد إمام، وإسلام فارس (محرري صور)، وشريف رجائي (محرر بقسم الوكالات)، ومحمد أسامة (محرر بقسم الحوادث)، وعلى إثر ذلك قام 3 صحفيين منهم بتحرير محضر إثبات للواقعة، وكذلك تحريك شكوى عن طريق مكتب العمل، لتحريك دعوى عمالية.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة العاشرة عمال، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي، وقام محامي "المرصد" بإعداد الأوراق القانونية الخاصة بالصحفي وإعلانها قانوناً للمدعى عليهم، وحضور الجلسة وتقديم الدفاع الكتابي والشفهي وتقديم المستندات التي تثبت عمله بالجريدة المدعى عليها، حتى قررت المحكمة إحالة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العمل، ويتابع محامي المؤسسة مع الخبير المختص بشأن تحديد موعد للمناقشة.

آخر تطورات القضية: في 31 أكتوبر 2019 قررت الدائرة العاشرة عمال، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة، تأجيل نظر الدعوى لجلسة 30 يناير 2020، لحين ورود تقرير خبير وزارة العدل بالدعوى.

16- رقم القضية: 839 لسنة 2019 عمال كلى الجيزة.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: شريف رجائي.

المهنة بالتفصيل: محرر بجريدة "الوفد".

نوع جهة العمل: صحيفة حزبية.

تفاصيل القضية: نفس التفاصيل المذكورة في قضية الصحفي أحمد إمام.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة العاشرة عمال, المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي, وقام محامي "المرصد"

بإعداد الأوراق القانونية الخاصة بالصحفي وإعلانها قانوناً للمدعى عليهم, وحضور الجلسة وتقديم

الدفاع الكتابي والشفهي وتقديم المستندات التي تثبت عمله بالجريدة المدعى عليها, حتى قررت

المحكمة إحالة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العمل, ويتابع محامي المؤسسة مع الخبير المختص

بشأن تحديد موعد للمناقشة.

آخر تطورات القضية: في 31 أكتوبر 2019 قررت الدائرة العاشرة عمال, المنعقدة بمحكمة جنوب

الجيزة, تأجيل نظر الدعوى لجلسة 30 يناير 2020, لحين ورود تقرير خبير وزارة العدل بالدعوى.

17- رقم القضية: 194 لسنة 2019 كلى عمال الجيزة.

اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: دينا محمد سيد.

المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة 'العالم اليوم'.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: نفس التفاصيل السابق ذكرها بقضية الصحفي نصر عبد الله.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية عمال، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية، وحضر أحد محامي

المؤسسة مع الصحفية منذ بدء الواقعة، ومتابعة تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي،

وشكاوى مكتب العمل، ثم الحضور أمام محكمة عمال الجيزة، وتقديم الدفاع الشفهي وإعداد

العريضة اللازمة للاستمرار في الدعوى وإعلان الخصوم بها والمذكرات الشارحة للدعوى والموقف

القانوني للصحفية، حتى تم إحالة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل، ويتابع محامي المؤسسة مع

الخبير المختص بشأن تحديد موعد للمناقشة.

آخر تطورات القضية: في 31 أكتوبر 2019 قررت الدائرة الثانية عمال، المنعقدة بمحكمة شمال

الجيزة، تأجيل نظر الدعوى لجلسة 5 ديسمبر 2019 لورود تقرير خبير وزارة العدل بالدعوى.

خاتمة

تطورت 25 قضية في الفترة ما بين 1 أكتوبر وحتى 31 أكتوبر 2019، منها عدد 17 قضية تم ذكرها بالحصص السابق، بالإضافة لعدد 8 قضايا قام محامي المؤسسة بالحضور فيها أو بمتابعة آخر تطوراتهم بالمحاكم ولكن تم حجب تفاصيلهم، وذلك لاعتبارات مختلفة منها الحفاظ على خصوصية بعض الصحفيين، مع العلم أنه في خلال هذه المدة، تم عقد جلسات مختلفة لعدد من الصحفيين في القضية 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، ووفقاً لمنهجية "المرصد" تعتبر كل جلسة لصحفي مختلف، قضية منفصلة.

ويمكن تصنيف هذه القضايا وفقاً لعدة اعتبارات مختلفة:
أولاً: تصنيف القضايا وفقاً للدعم المقدم من "المرصد"



شكل رقم (1) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقاً لنوع الدعم المقدم

قدم "المرصد" دعماً مباشراً لعدد 16 قضية من إجمالي 25 قضية نُظرت هذا الشهر وبنسبة 64%. وقدم دعماً غير مباشراً في عدد 8 قضايا من إجمالي عدد القضايا وبنسبة 32% وقام بمتابعة قضية واحدة إعلامياً من إجمالي القضايا بنسبة 4%.

ثانيًا: تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية

يمكن تصنيف القضايا السابقة وفقًا لنوع القضية، فنجد أن قضايا الانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام الدستور وبث ونشر الأخبار الكاذبة، وقضايا الفصل التعسفي قد احتلت بالتساوي المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة القضايا لكل منهما 32% من إجمالي القضايا بواقع 8 قضايا لكل منهما، وبالمرتبة الثانية نجد الاتهام بمشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها بنسبة 20% بواقع 5 قضايا من إجمالي القضايا، ويليها قضايا المطالبة باحتساب الفترة التأمينية عن العمل الصحفي بنسبة 8% بواقع قضيتان من إجمالي القضايا، وجاء بالمرتبة الأخيرة كلاً من: الاتهام بالاشتراك في جماعة إرهابية، والطعن على حكم بعودة البث، بنسبة بلغت 4% بواقع قضية واحدة لكل منهما من إجمالي القضايا.



شكل رقم (2) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقًا لنوع القضية

ثالثاً: تصنيف القضايا وفقاً للجهة المنظور أمامها القضية

كانت دوائر العمال بالتساوي مع دوائر الجنايات هما الأكثر عددًا في نظر القضايا، حيث بلغ عدد القضايا المنظورة أمام كل منهما 8 قضايا بنسبة حوالي 32% لكل منهما من إجمالي القضايا، وفي المرتبة الثانية نيابات جنوب القاهرة والتي نظرت 4 قضايا بنسبة 16% من إجمالي القضايا، ثم تليها كل من نيابة أمن الدولة العليا والدوائر المدنية والتي نظرت كل منهما قضيتان بنسبة 8% لكلاً منهما من إجمالي القضايا، وأخيراً جاء مجلس الدولة والذي نظر قضية واحدة، بواقع 4% من إجمالي القضايا.



شكل رقم (3) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقاً للجهة المنظور أمامها القضية

رابعًا: تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة

جاءت قرارات تجديد الحبس في المرتبة الأولى بواقع 10 قرارات بنسبة 40% من إجمالي القضايا، وجاءت قرارات التأجيل في المرتبة التالية بواقع 9 قرارات وذلك بنسبة 36% من إجمالي القضايا، ويليهما قرارات إخلاء السبيل بضمان محل الإقامة بواقع 3 قرارات وذلك بنسبة 12% من إجمالي القضايا، وأخيرًا جاء كل من قرارات تجديد التدابير الاحترازية، والحكم بعودة البث، والحكم بإحالة الدعوى للخبراء، بواقع قضية واحدة لكل منهم بنسبة حوالي 4% من إجمالي القضايا.

وختامًا، فإن ما تم سرده هو نتاج برنامج الدعم القانوني بمؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام"، خلال شهر أكتوبر 2019، ويؤكد المرصد على استمراريته في دعم الصحفيين والإعلاميين الذين يتعرضون للانتهاكات تتعلق بامتهانهم الصحافة أو الإعلام، كما أنه متاح دائمًا لكل من يرغب في استشارة قانونية تتعلق بحقوقه كصحفي أو إعلامي، وسيظل "المرصد المصري للصحافة والإعلام" مستمرًا في أداء رسالته إلى أن تزدهر حرية الصحافة والإعلام في مصر.



شكل رقم (4) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة



المرصد المصري للصحافة والاعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

“المرصد المصري للصحافة والاعلام”

مؤسسة مجتمع مدني مصريه تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ “المؤسسة” من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والاعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف “المؤسسة” إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والاعلام من ناحية أخرى. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل “المرصد” عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم “المؤسسة” الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم “المؤسسة” بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والاعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والاعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.